

PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613



الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة

في الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة
22 فبراير - 3 آذار / مارس 2011، نيويورك

تلقية أ. / إشراق محمد الجديري

رئيس دائرة المجتمع المدني وحقوق الإنسان برئاسة الوزراء

28 فبراير 2011

برجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يسرني أن أقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الموقرين بخالص الشكر على جهودكم المتميزة في إدارة أعمال اللجنة وبما من شأنه تحقيق النتائج التي نتطلع إليها جميعاً.

ينضم وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين الموقر بإسم مجموعة الـ 77 والصين، والذي سلط الضوء على مشاغل دول المجموعة في ميدان حقوق المرأة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام والأمانة العامة على التقارير والوثائق التي تم إعدادها وعرضها على هذه الدورة.

السيد الرئيس،

يطيب لوفد بلادي في البداية أن يُرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة (UNWomen) الذي كان لبلادي شرف المساهمة في إخراجها إلى حيز الوجود من خلال تمثيل الدول النامية في المفاوضات التي أفضت إلى إنشائها إبان رئاسة اليمن لمجموعة الـ 77 والصين العام الماضي، ومن خلال لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ 77 والصين وحركة عدم الانحياز. كما نتقدم بالتهنئة للسيدة/ميشيل باشليت على توليها منصب المدير التنفيذي، وكلنا ثقة بأنها ستتمكن من إدارة الهيئة بحكمة واقتدار. وفي هذا السياق، يجدد وفد بلادي دعمه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مسعاها النبيل للنهوض بأوضاع المرأة في مختلف أرجاء المعمورة.

السيد الرئيس،

إنطلاقاً من ارثها الحضاري والإسلامي لا تدخر بلادي جهداً في سبيل تعزيز وضمان حقوق المرأة اليمنية، حيث كانت من أوائل الدول التي وقّعت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مايو 1984، وتقدم بشكل دوري تقارير إلى لجنة السيداو حول تنفيذ الاتفاقية وآخرها التقرير السابع الذي من المقرر مناقشته في الفترة المقبلة، كما صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكفل الدستور اليمني حقوق المرأة، و تم إصدار عدداً من التشريعات المتعلقة بالمرأة. بالإضافة تضمين بعض القوانين أحكاماً ونصوصاً تعمل على حماية وتعزيز المرأة. وإستكمالاً لهذا النهج تعمل اليمن على إدخال التعديلات على عدد من القوانين والتشريعات ذات الصلة بحقوق المرأة بغية مواكبة التطورات وموائمتها مع التزاماتها الدولية.

وإلى جانب الإطار التشريعي، تم إيجاد الآليات المؤسسية بغية ترجمة التشريعات إلى أرض الواقع، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، واللجنة الوطنية للمرأة، و المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ووزارة معنية بحقوق الإنسان تولي اهتماماً كبيراً لحقوق المرأة، فضلاً عن إنشاء العديد من الإدارات المهتمة بهذا الموضوع في المؤسسات والوزارة المختلفة فضلاً عن وجود العديد من المنظمات التي تُعنى بقضايا المرأة والأسرة والطفولة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كانت مشاغل المرأة حاضرة في العديد من الاستراتيجيات والبرامج والخطط التنموية الوطنية التي تم تبنيها منذ عقد التسعينيات، ويأتي في مقدمتها الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006-2015، وخطة التنمية الاقتصادية الرابعة 2011-2015، وإستراتيجية التعليم الأساسي 2003-2015،

مما يؤكد عزمها على مواصلة جهودها الرامية لتعزيز وضمان حقوق المرأة.

السيد الرئيس،

يرحب وفد بلادي بالموضوع ذو الأولوية لهذا الدورة والمتمثل في "إمكانية حصول النساء و الفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص عمل كاملة وعمل لائق"، ولاشك ان هذا الاجتماع يُشكل فرصة سانحة لتقييم التقدم المحرز و تحديد التحديات القائمة، وكذا تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المضمار .

يحظى موضوع التعليم باهتمام كبير من قبل حكومة بلادي تمثل في إنشاء الوزارات المعنية بالتعليم العام، والعالي، والتعليم الفني والتدريب المهني، وسعت اليمن إلى توسيع البنية التحتية التعليمية، و وضع الخطط والاستراتيجيات المختلفة، ورصد نسبة كبيرة من الموازنة للتعليم بمختلف مراحلها، إلى جانب القيام بحملات توعية، وتوسيع برامج الإعانات المقدمة لتحفيز التحاق أبناء الأسر الفقيرة، وتفعيل قانون منع عمالة الأطفال، وتحسين آليات تقييم أداء المعلم وتحصيل الطالب، وإعادة تأهيل المعلمين وتطوير أساليب التعليم ومناهجه.

وفيما يتصل بموضوع تعليم الفتاة، فقد حظي باهتمام خاص تمثل في أفراد مكون متصل بتعليم الفتاة في الاستراتيجيات التعليمية، و إنشاء قطاع معني بتعليم الفتاة داخل وزارة التربية والتعليم ، إضافة إلى إنشاء إدارات عامة للمرأة في مختلف الوزارات والأجهزة المعنية.

والى جانب ما سبق، تسعى الدولة إلى تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم والاستمرار فيه من خلال إلغاء الرسوم الدراسية للفتيات خلال المرحلة الأساسية.

وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني، وبالرغم من حداثة هذا النوع من التعليم، فقد تم بناء معاهد خاصة للفتيات، ناهيك عن الدورات التدريبية القصيرة التي تنظم في معاهد التدريب والتأهيل في مختلف التخصصات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب الفني باضطراد خلال السنوات الماضية.

وبالرغم من الجهود التي بذلت والتقدم الذي أحرز إلا ان ثمة العديد من التحديات التي لا تزال تواجه اليمن في مجال التعليم، بما في ذلك تعليم الفتاة، مثل ارتفاع الأمية في أوساط المجتمع، وضعف الوعي بأهمية التعليم، والفجوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم ، وتكلفة الأعباء الدراسية على الأسر الفقيرة، وعدم كفاية الموارد المالية لتأمين المنشآت التعليمية والمعملية ونفقات التشغيل والصيانة. الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تعزيز دعم الجهود الوطنية بغية تذليل تلك العقبات وتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال.

السيد الرئيس

ختاماً، فان المرأة العربية الراححة تحت الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تعاني من انتهاك لكافة حقوقها الأساسية مما يحتم على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسئوليته بغية إنهاء الاحتلال وحتى تنعم المرأة العربية بحقوقها وتعيش بسلام.

شكراً السيد الرئيس